دور الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا: دراسة الحالة المالية

The Role of Algerian Diplomacy in Managing Internal Conflicts in Africa: the Malian Case Study

د. عادل بن عمر

كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة سطيف 2

benamoradel@hotmail.com

تاريخ الإيداع:2018/11/12	تاريخ المراجعة:2019/01/02	تاريخ القبول:2019/01/15

الملخص:

لعبت الجزائر دورا مهما في إدارة النزاعات الداخلية التي شهدتها القارة الإفريقية لتعزيز الاندماج والوحدة الوطنية للدول، وانطلاقا من مبدأ حسن الجوار وكذا حل الأزمات الداخلية للدول بالطرق السلمية، تسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى إيجاد حل سياسي لأزمة شمال المالي دون المساس بوحدته الوطنية وبعيدا عن الحل العسكري الذي تقترحه المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (الاكواس) وفرنسا.

وأشرفت الجزائر على الوساطة لحل النزاع الداخلي المالي حيث أقنعت الفرقاء الماليين في العديد من المناسبات بالجلوس على طاولة المفاوضات، والوصول إلى جملة من الاتفاقيات التي تقود إلى المصالحة الوطنية المالية، غير أن هناك مجموعة من التحديات والعوائق التي تعترض طريق الدبلوماسية الجزائرية لتسوية النزاع الداخلي المالي سواء ما تعلق بالداخل أو بالخارج.

الكلمات المفتاحية: النزاعات الداخلية، النزاع الداخلي المالي، الدبلوماسية الجزائرية.

Abstract:

Algeria has played an important role in managing the internal crises in the African continent to promote the integration and national unity of the countries, and based on the principle of good neighborliness as well as resolving the internal crises of States by peaceful means, Algerian diplomacy seeks to find a political solution to the crisis in northern Mali without compromising the territorial integrity of Mali, and away from the military solution proposed by the ECOWAS and France.

Algeria oversaw the mediation to solve the Malian problem, where it persuaded the Malian parties on many occasions to sit at the negotiating table and reach a number of agreements leading to Malian national reconciliation, but there are a number of challenges and obstacles to the way of Algerian diplomacy to resolve the Malian crisis, whether Inside or outside.

Keywords: internal conflicts, Malian internal conflict , Algerian diplomacy.

www.manaraa.com

مقدمة

تشكل إفريقيا التي تشهد عدة نزاعات داخلية -وكأنها قدر إفريقيا- العمق الاستراتيجي للجزائر، ومن منطلق موقعها ومكانتها ودور دبلوماسيتها، ساهمت في إدارة العديد من النزاعات المشتعلة في إفريقيا، وعملت على أن تكون عاملا مهما لتهدئة وتوحيد وتفاهم بين الأطراف المتنازعة.

ويشكل النزاع في مالي هاجس حقيقي بالنسبة للجزائر، خاصة مع الامتدادات الاثنية التي تشكل خطرا على وحدة واستقرار جميع دول الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا، علاوة على التدفقات الكبيرة للاجئين الماليين، وانتشار تجارة الأسلحة والإرهاب والجريمة المنظمة، وهذا له تداعيات على الأمن الوطني الجزائري.

حيث تهدف الدراسة إلى تمحيص طبيعة النزاعات الداخلية في إفريقيا وإبراز مساعي الدبلوماسية الجزائرية في تخفيف حدة هذه النزاعات الناجمة عن تكدس حزمة الأحقاد الإثنية، لاسيما إبراز الدور المحوري للخبرة الجزائرية كطرف ثالث في إدارة النزاع الداخلي شمال مالي.

وفي هذا الإطار استنفرت الجزائر مقدراتها لإدارة النزاع الداخلي المالي للحد من الآثار السلبية على أمنها، ومن هذا المنطلق يتم طرح السؤال التالي:

- **إلى أي مدى ساهمت الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الداخلية في افريقيا؟ وكيف يمكن تقييم الخبرة الجزائرية في إدارة النزاع الداخلي في مالي؟**

ولدراسة مدى فعالية الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الداخلية في افريقيا سوف يتم التطرق إلى المحاور التالية:

- **النزاعات الاثنية في أفريقيا : محاولة للفهم والتفسير.**
- **جهود الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا.**
- **إيتيولوجيا النزاع في مالي وانعكاساته على استقرار الجزائر.**
- **الخبرة الجزائرية في إدارة النزاع الداخلي المالي.**

أولاً: النزاعات الاثنية في أفريقيا . محاولة للفهم والتفسير

لقد شهدت القارة الأفريقية تزايداً مطرداً في عدد النزاعات المسلحة؛ حيث بلغت منذ عام 1970م أكثر من ثلاثين نزاعاً (الغالبية العظمى منها نزاعات داخلية)*، بل إن عام 1996م وحده شهد وجود نزاعات مسلحة في أكثر من (14) دولة أفريقية من إجمالي 53 دولة أفريقية،[1] وقد نجم عن هذه النزاعات نحو نصف ضحايا الحروب على الصعيد العالمي، ونحو ثمانية ملايين لاجئ ونازح ومشرد، فضلا عن إعاقة الجهود المبذولة لتحقيق السلام والاستقرار والتنمية لشعوب القارة.**

* النزاع الداخلي يثور داخل إقليم الدولة بين السلطة القائمة من جانب وجماعة الثوار من جانب أخر، بهدف الاستيلاء على السلطة أو الانفصال، انظر: فرست سوفي، الوسائل القانونية لمجلس الأمن في تدويل النزاعات الداخلية وتسويتها، بيروت: منشورات زين الحقوقية، 2013، ص149.

[1] حبيب الياس، إفريقيا والاستعمار الجديد: حكاية أرباح وضحايا، على الموقع: https://al-akhbar.com/International/116049 تاريخ الاطلاع2018/11/5

** لمزيد من المعلومات راجع : أحمد عسكر، الصراعات القَبَلِيَّة وأثرها على التحول الديمقراطي وطبيعة النُّظُم السياسية في إفريقيا.. كينيا نموذجًا، مجلة قراءات، على الموقع: http://cutt.us/P7N6q تاريخ الإطلاع: 2018/12/14.

www.manaraa.com

وتشترك هذه النزاعات الداخلية عموما في المتغيرات الأساسية التالية:

- الهوية الاثنية في مواجهة الهوية الوطنية: تعد إفريقيا قارة التنوع بامتياز، سواء من الناحية اللغوية حيث توجد بها أكثر من ألف لهجة يمكن اختزالها في خمسين لغة، أو من الناحية الدينية إذ توجد بها كل الديانات السماوية من الإسلام والمسيحية واليهودية فضلا عن الديانات التقليدية المتنوعة والمتعددة تعدد الجماعات الاثنية في إفريقيا.[1]

وتم تكريس ثنائية الهوية الاثنية والهوية الوطنية في فترة حديثة نسبياً من تطور الدولة الأفريقية، حيث تنامت الولاءات الاثنية على حساب الولاء الوطني، ولا سيما في ظل الممارسات الاستعمارية تاريخيا، والتنافس على السلطة والمكانة، والحصول على الموارد الاقتصادية والخدمات الاجتماعية الذي ميز مرحلة ما بعد الاستقلال.

- السياسات الاستعمارية: لعل تقسيم القارة الأفريقية بين القوى الاستعمارية الأوروبية الكبرى في مؤتمر برلين 1884. 1885م* يمثل نقطة فارقة في التطور السياسي والاجتماعي الأفريقي، وعليه فإن الحدود الموروثة عن الاستعمار أدت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر، كما أنها من جهة أخرى أدت إلى وجود جماعات عرقية ذات تاريخ من العداء والصراع داخل حدود إقليمية واحدة.

كما شجع الاستعمار المشاعر والاختلافات بين الأفارقة، وهو الأمر الذي أدى إلى تكدس الأحقاد والتصعيد حدة النزاعات في كثير من الحالات، وذلك بتمكين جماعة اثنية معينة اقتصاديا أو سياسيا على حساب جماعات اثنية أخرى من أجل تأجيج المشاعر الاثنية التي تخدم سياسة فرق تسد، فضلا على أنه مارس عمليات تهجير قسري لبعض الجماعات الإثنية خارج مناطقها الأصلية لخدمة مطامعه على حساب الاعتبارات الاجتماعية والمصالح الاقتصادية لتلك الجماعات.

- إخفاق مشروع الدولة الوطنية : تشير الممارسة السياسية للدولة الأفريقية في مرحلة ما بعد الاستعمار إلى عدد من المؤشرات التي أسهمت في تآكل شرعية الدولة، وشيوع ظاهرة الصراعات وعدم الاستقرار السياسي في المجتمعات الأفريقية؛ كالاتجاه نحو تأسيس نمط من الحكم الشخصي، وعدم الاعتراف بالمعارضة السياسية المنظمة، واللجوء إلى استخدام سياسات القمع والعنف لتحقيق أهداف النظام السياسي بدلاً من الاعتماد على سياسات الإقناع والرضا الشعبي، فضلا عن ضعف المؤسسات التشريعية والقضائية وعدم قيامها بالوظائف المنوطة بها دستورياً؛ بحيث أنها أصبحت أداة طبيعية يستخدمها النظام الحاكم للحصول على الدعم والتأييد السياسي .

[1] حمدي عبد الرحمن حسن، التعددية وأزمة بناء الدولة في إفريقيا الإسلامية، القاهرة: مركز دراسات المستقبل الإفريقي، 1996، ص ص30-36.

* لمزيد من المعلومات حول هذا المؤتمر راجع: سفيان عابد،" مؤتمر برلين الثاني (1884- 1885م) وانعكاساته على القارة الإفريقية"،مجلة الدراسات الإفريقية ، العدد السادس،2018.

www.manaraa.com

ثانيا: جهود الدبلوماسية الجزائرية في إدارة النزاعات الداخلية في إفريقيا

استطاعت الجزائر بعد الاستقلال تحقيق مكانة دبلوماسية على الصعيد الإفريقي، رغم الأزمة الأمنية التي واجهتها في التسعينات، حيث عادت إلى الواجهة وأعادت بعث نشاطها الدبلوماسي ومواصلة نضالها الرامي إلى تدعيم وتعزيز مبادئ وقيم التعايش والمصالحة والدعوة إلى الابتعاد عن العنف والقوة وضرورة حل النزاعات بالطرق السلمية من خلال التركيز على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحسن الجوار والحياد الايجابي.

وللجزائر إسهامات طويلة المدى في الهندسة الأفريقية للسلم والأمن في العديد من الدول الإفريقية من بينها: مالي، ليبيا، السودان الكونغو... وهذا راجع إلى اعتبارها دولة محورية في إفريقيا كما أنها تمتلك قدرة على التأثير الدبلوماسي بفضل الديبلوماسيين و البيروقراطيين الجزائريين الذين يملكون مناصب أساسية في العديد من المنظمات الإقليمية والدولية على غرار الإتحاد الإفريقي، الجامعة العربية، اتحاد المغرب العربي و الأمم المتحدة،[1] علاوة على دور التجارب السابقة التي قامت بها الجزائر بدور ايجابي في حلحلة العديد من القضايا الدولية، بالإضافة إلى أهمية القارة الإفريقية كعمق استراتيجي للأمن الجزائري.

وشهدت الجزائر عدة قضايا افريقية برز فيها دورها وحضورها من اجل السلم والتنمية في افريقا، حيث عملت على إدارة الأزمات في العديد من الدول الإفريقية من بينها الكونغو تحت غطاء منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي حاليا)، وحرصت على حث الأطراف على تطبيق اتفاق السلام على أساس احترام الوحدة الترابية لجمهورية الكونغو وتسهيل عملية انتشار قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام، مع التأكيد على ضرورة انسحاب القوات الأجنبية من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

كما قدمت الجزائر مساعدات عسكرية ومالية لجيوش مالي والنيجر وموريتانيا لتغطية العجز الذي أحدثه توقف الدعم الذي وعدت به فرنسا والولايات المتحدة، لمنع تسلل الإرهابيين من الساحل إلى ليبيا، وتضييق الخناق على عمليات نقل السلاح إلى شمال مالي والنيجر والى ليبيا.[2]

ووقفت الجزائر ضد استعمال القوة العسكرية في ليبيا، وتحفظت على التدخل الأجنبي المسلّح، وطرحت مقاربة سلمية لتقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين لإيجاد جو من التوافق والحوار السياسي وهي المقاربة التي ما فتئت المجموعة الدولية تقر بحكمتها وصدقها وتشيد من خلالها بالموقف الجزائري من الأزمة الليبية في عزّ أيام الأزمة، حيث كانت ليبيا على حافة الحرب الأهلية وعلى مشارف التقسيم، الأمر الذي يهدد الوحدة الترابية والسيادة الوطنية الليبية.

[1] وزارة الشؤون الخارجية،العلاقات المتعددة الأطراف، تاريخ الإطلاع: 2018/12/14، متاح على الموقع : http://www.mae.gov.dz/Relations-Multilaterales_15.aspx

[2] الزهرة تيغزة، الوساطة الجزائرية في حل النزاعات في إفريقيا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، عدد 7، جوان 2017، ص21.

www.manaraa.com

ثالثا: إيتيولوجيا النزاع في مالي وانعكاساته على استقرار الجزائر.

1- النزاع الداخلي في مالي: الخلفيات والأسباب.

شهدت مالي العديد من الأزمات كغيرها من الدول الإفريقية سواء على المستوى السياسي أو الاقتصادي أوالاجتماعي، حيث عرفت انقلاب عسكري تأثرا بموجة ثورات الربيع العربي التي حدثت في شمال افريقيا، وبالأخص دولة ليبيا بانهيار نظام الرئيس القذافي، لما له من دور بارز في تأزم الأوضاع في مالي عبر تمويل الجماعات الإرهابية وعودة العديد من المتمردين الطوارق إلى الدولة الأم لتحقيق وتجسيد حلمهم بالانفصال الذي كان يفشل جراء المساعي والوساطة الإقليمية في كل مرة.

تعود جذور الأزمة فعليا إلى جوان 1990 إلا أنها عبارة عن تراكمات لمآسي عاشتها طائفة "التوارق"، حيث قامت الحركة الأزوادية التي تطالب بتحسين أوضاعها ضد عنصرية النظام المالي، أي ان هذا النزاع الداخلي المتأصل كان نتيجة الرفض أو سوء تعاطي الحكومة المركزية في باماكوا مع المطالب الاجتماعية لسكان الشمال في مالي المتمركزة في المثلث الإستراتيجي غاو تومبكتو وكيدال.[1]

ويمكن تصنيف أسباب النزاع في مالي على النحو التالي:

أ- الأسباب الطبيعية:

لعبت العوامل الطبيعية دورا لا يستهان به في تدهور الوضع الاقتصادي لقبائل الطوارق مما ساهم في تصعيد حدة الخلافات بين هذه الأخيرة والحكومة المالية، إذ شهدت مالي حالة من الجفاف امتدت من 1975 إلى 1983 قضت على الكثير من المناطق الرعوية في الشمال مما دفع المئات بل الآلاف من الطوارق للهروب إلى الجزائر.[2]

ب- التنوع الاثني:

يعتبر المجتمع المالي مجتمعا تعدديا بامتياز، إذ يضم العديد من الإثنيات سواء عرقيا أو لغويا أو دينيا؛ فعلى المستوى العرقي هناك الطوارق والبومبارا والمالنكون، والسوننكي...وعلى المستوى اللغوي هناك لغة البمبارا والفرنسية واللهجة الطوارقية واللهجة الحسانية، أما على المستوى الديني؛ فبالإضافة للدين الإسلامي والمسيحي توجد الأديان التقليدية والتي هي بدورها متعددة ومتنوعة بقدر تنوع وتعدد الجماعات الإثنية في القارة، ولعل سوء إدارة النظام المالي لهذا التنوع منذ الاستقلال بتمكينه لجماعة البومبارا على حساب الطوارق والأقليات الأخرى عزز الانتماء الاثني لديهم ودفعهم إلى التمرد.

ج- الأسباب السياسية:

قام النظام المالي بتهميش الطوارق وعدم دمجهم في العملية السياسية وإبعادهم عن المشاركة في القرار السياسي، إذ سيطرت إثنية " البومبارا" على مؤسسات الحكم منذ استقلال البلاد في عام 1960، فضلا عن

[1] عربي بومدين، أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية :علي الرابط http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=329943&r=0

[2] حسين بوقاره، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجيات، العدد7، 2008،ص8.

www.manaraa.com

الممارسات الدكتاتورية للنظام، وهذا ما أدى إلى الصراع الدائم بين الحركات التارقية والحكومة المالية التي وصلت مطالبها إلى حد المطالبة بالانفصال، خاصة في ظل انتشار الميلشيات التي تنتظم على أساس أثني عشائري.

د- الأسباب الاقتصادية:

التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الإقليمين الماليين الأساسيين الشمال والجنوب، حيث يقيم الطوارق في المناطق الأكثر فقرا والأقل تنمية في شمال مالي الذي تمثل كل من تمبوكتو وغاو وكيدال أهم مدنه، أما الجنوب فتتركز فيه الأنشطة الاقتصادية الأساسية في البلاد، ويتمثل هذا التخلف الاقتصادي لشمال مالي في كون أكثر من 60 بالمائة من سكان مالي يعيشون تحت مستوى واحد دولار في اليوم،[1] ويرجع هذا الفقر إلى جفاف الطبيعة الصحراوية وحرمان الطوارق من الإمكانيات الاقتصادية للدولة.[2]

هـ- الأسباب الخارجية للنزاع الداخلي المالي

ويمكن إجمالها في سياسة فرق تسد التي انتهجها المستعمر الفرنسي من خلال إعادة رسم حدود القارة الإفريقية بشكل مصطنع، وتمكين جماعة اثنية معينة مقابل تهميش جماعات إثنية أخرى، فضلا على دخول القوى الأجنبية كفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا لدعم الحكومة المالية في حربها ضد الجماعات الإسلامية التي سيطرت على شمال مالي.

كما أن تجدد النزاع في مالي جاء مع سياق تداعيات سقوط نظام القذافي إبان تدخل قوات الحلف الأطلسي في ليبيا بدعم من الدول الأوروبية لمساعدة المقاتلين المسلحين ضد القذافي سنة 2011 وما نتج عنه من عودة الآف المسلحين الطوارق مدججين بالأسلحة الثقيلة والخفيفة إلى إزواد شمال مالي قادمة من مناطق أوباري، غدامس وسبها في جنوب ليبيا.

2: تأثير الأزمة المالية على استقرار الجزائر.

واجهت الجزائر في الفترة الأخيرة ما يمكن وصفه بأكبر خطر يهدد أمنها واستقرارها من خلال الأزمة التي شهدتها الجارة الجنوبية مالي، على اثر سيطرة الجماعات المسلحة على منطقة الأزواد شمال البلاد وتعاقب الأحداث التي صحبتها مع التدخل العسكري الفرنسي في المنطقة ومهاجمة الجماعات المسلحة للقاعدة الغازية تيقنتورين في عين أميناس جنوب شرق الجزائر.[3]

والتداعيات المحتملة للتدخل العسكري الفرنسي في مالي لا يمكن حصرها داخل مالي فقط بالنظر إلى محيطها الجغرافي وحدوده المترامية مع عدة دول أبرزها الجزائر وموريتانيا وما قد يؤدي إليه تصاعد الاشتباكات وما

---

[1] أمحند برقوق ،الساحل الإفريقي : بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 7 ، ص.ص.2-3.

[2] السعيد ملاح، تأثير مشكل الطوارق على استقرار منطقة الساحل الإفريقي، العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتجية، العدد 7، 2008، ص 28.

[3] علي ع، موقف الجزائر من أزمة مالي ثابت ولن يتغير: جريدة وقت الجزائر، العدد 1291، 2018، متوفر على الرابط : http://www.wakt djazairبتاريخ2018/03/1

www.manaraa.com

يفرضه من انعكاسات سياسية وأمنية وإنسانية على هذه الدول. ولا تتعلق فقط بمخاطر التعرض للتهديدات أو الهجمات الانتقامية (كما حدث للجزائر) ولكنها تتعلق أيضا بتدفق ألآلف اللاجئين إليها هربا من القتل والقصف وبناءا عليه سنقوم بالتعرض لمختلف التداعيات التي خلفها النزاع في مالي على الأمن الجزائري على النحو التالي:

ا: التداعيات الأمنية والعسكرية

تتعلق التداعيات الأمنية والعسكرية لأزمة مالي على الأمن الجزائري في التهديدات اللاتماثلية أبرزها انتشار خطر الطوارق؛ أي أن أي خطأ ضد الطوارق المنتشرين عبر الصحراء الكبرى، من شأنه أن يحرض طوارق الجزائر خصوصا مع الامتدادات الجغرافية والعرقية، أي أن استقلال إقليم أزواد لو تم سيفتح الباب واسع أمام سيناريوهات عديدة بالنسبة لدول المنطقة كلها.

بالإضافة إلى تزايد احتمال وقوع نشاطات إرهابية في الجزائر، فنجد على سبيل المثال ما وقع في 5 أفريل 2012 من اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين من بينهم القنصل العام الجزائري في مدينة "غاو" في الشمال المالي، وقد سبق ذلك تنفيذ حركة التوحيد والجهاد هجوما انتحاريا في 23 مارس 2012 على قاعدة لقوات الدرك الوطني لمدينة تمنراست بالجنوب الجزائري وهجوم في 29 جوان 2012 على قاعدة الدرك الوطني الجزائري بمدينة ورقلة فضلا عن الهجوم على قاعدة تيقنتورين بولاية إيليزي بتاريخ 16 جانفي 2013 انتقاما من فتح الجزائر أجوائها أمام الطيران الفرنسي لقصف شمال مالي.[1]

علاوة على انتشار تجارة السلاح وتزايد عمليات تهريب المخدرات والمواد الغذائية وهذا راجع إلى الانكشاف الأمني لجنوب الجزائر ومساحته الواسعة والغير مؤمنة بالشكل المناسب.

ب: التداعيات الاجتماعية والاقتصادية

يشكل نزوح الأعداد الهائلة من اللاجئين الماليين للحدود الجنوبية للجزائر(أكثر من 25000لاجئ) وما ترتب عنه من تكاليف على عاتق الدولة الجزائرية وذلك بضرورة إيوائهم وتوفير مخيمات وكذا توفير الماء والدواء....، إضافة إلى إمكانية نقلهم لبعض الأمراض المعدية كالطاعون والكوليرا لدى المواطنين الجزائريين.[2]

كما أن تامين الحدود الجنوبية الجزائرية كلف الجزائر أكثر من ملياري دولار كنفقات مباشرة صرفت لنقل قوات عسكرية وأمنية كبيرة وإنشاء قواعد دائمة لها على الحدود الجنوبية والشرقية، فضلا على إمكانية اختراق حقول الغاز والبترول الجزائرية من قبل الجماعات الإرهابية، بالإضافة إلى تراجع السياحة في المنطقة،وهذا كله يشكل تهديد على الأمن الاقتصادي الجزائري.

[1] عبيرشليغم، التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014، ، ص ص 155 156

[2] سعيد خويليدي، سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2014،ص4

www.manaraa.com

رابعا: الخبرة الجزائرية في إدارة النزاع الداخلي المالي

بعد دخول مالي في أزمة حادة أثر انقلاب 2012 وما تبع ذلك من انفلات أمني مصاحب لغياب تام للدولة على الإقليم خاصة الشمالي منه، وجدت الجزائر نفسها أمام معضلة حقيقة تمثلت في كيفية التوفيق بين مبادئها وحجم التحولات التي يشهدها جوارها الإقليمي الذي تتفاعل معه، للحيلولة دون انتقال التوترات الى الداخل الجزائري، فضلا على الحيلولة دون تواجد قوى خارجية على الحدود الجزائرية تعقد الأوضاع،[1] وعلى هذا الأساس سعت الجزائر إلى لعب دور الوسيط لإيجاد وحدة وطنية مالية والتأسيس لدولة مؤسسات أساسها المشاركة والاندماج وهذا عبر كل الأزمات الداخلية التي شهدتها مالي[2]

ا: الوساطة الجزائرية بين أطراف النزاع الداخلي المالي

انطلاقا من مبدأ حسن الجوار وكذا حل الأزمات الداخلية للدول بالطرق السلمية أشرفت الجزائر منذ 1991 على الوساطة لحل المشكل المالي الذي يعود لفترة استقلالها حيث أقنعت الجزائر الفرقاء الماليين في العديد من المناسبات بالجلوس على طاولة المفاوضات، حيث كان لقاء تمنراست في 1991والدي توج بالتوقيع على الاتفاق الوطني المالي في 1992 يقود الى مصالحة مالية، يتضمن إدماج مقاتلي حركات الازواد في الجيش المالي، والسماح بإعادة اللاجئين وبإنشاء إدارة فدرالية في شمال مالي.[3]

وفي 2006 تم التوقيع على اتفاق الجزائر الذي حمل اسم " تحالف 23 ماي من أجل التغيير" وهذا ما يوحي إلى كون الدبلوماسية الجزائر دبلوماسية طويلة النفس.

ونتيجة لانفجار الأزمة الراهنة في مالي فقد دعت الجانبين لوقف إطلاق النار والجلوس على طاولة المفاوضات لإيجاد حل سلمي للأزمة، وسعت للناي بنفسها عن النزاع الدائر عبر وقف تزويد الجيش المالي بالسلاح والذي كانت تبرره سابقا بمحاربة تنظيم القاعدة، وسحبت خبرائها من شمال مالي تحت حجة خشية أن يستخدم سلاحها وخبرائها في حرب الجيش المالي ضد المتمردين الطوارق، كما رفضت استقبال الجرحى الطوارق ، ويأتي هذا ضمن خطوة إنهاك طرفي النزاع كمرحلة أولى قبل قيامها بالوساطة لتستطيع فرض شروطها على الجميع.[4]

وتسعى الدبلوماسية الجزائرية إلى إيجاد حل سياسي لازمة شمال مالي دون المساس بالوحدة الترابية لمالي وضمان عدم إقصاء أو تهميش السكان الطوارق من النظام المالي، وبعيدا عن الحل العسكري الذي تقترحه مجموعة الاكواس وفرنسا.

---

[1] عبد العالي عبد القادر، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد 7،2014 ، ص 20.

[2] Crises group. Rapport Afrique de crises groupe N189.18/07/2012 p12

[3] إبراهيم مجاهدي، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة: النزاعات الإفريقية نموذجا، مجلة صوت القانون، عدد 8، 2017، ص 249.

[4] الزهرة تيغزة، مرجع سابق، ص24.

www.manaraa.com

وفي هذا الإطار تم رعاية العديد من اللقاءات بين الفرقاء الماليين في فيفري 2012، وعملت على تقريب وجهات النظر بين فصيلين من الطوارق في الشمال هما" حركة أنصار الدين" وحركة تحرير أزواد لعزل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.[1]

غير أن الوساطة أجهضت مرة أخرى، بسبب تسرع فرنسا للتدخل العسكري المبرمج مسبقا، وعموما تتمثل خطة الجزائر للتسوية في ما يلي:

- انسحاب الميلشيات المسلحة بمدن الشمال وإنشاء صندوق تنموي لمنطقة الأزواد.
- التنسيق مع الماليين بالشمال بمختلف توجهاتهم وأصولهم العرقية للتوافق حول وحدة مالي ومحاربة الإرهاب المتمثل في حركة الجهاد الإسلامي، والقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي.
- إعطاء صلاحيات لتسير الجماعات المحلية بشمال مالي.

وتوجت بالتوقيع في ماي 2014 على اتفاق من أجل السلم والمصالحة في مالي بين الحكومة وتنسيقية حركة الأزواد، وهذا ما اكسب الجزائر قوة في المنطقة في مجال حل النزاعات المسلحة بالطرق السلمية، خاصة انه يستبعد أي مشروع استقلالي لمناطق الشمال، ويسهر على نزع السلاح من الحركات العسكرية في المنطقة، ويضمن انتشار الجيش المالي في المنطقة، مقابل قيام حكومة مالي باتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لتنفيذ الاتفاق خاصة إدماج عناصر الميلشيات في الجيش أو في مناصب مدنية.

وهذا النجاح جاء بعد جهود مضنية قامت بها الجزائر من أجل انجاح المفاوضات، خاصة انها جاءت بطلب من أطراف النزاع، وتحضى بدعم من الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي وموريتانيا والنيجر والتشاد، بالرغم من التشويش المغربي على المفاوضات حيث حاول المغرب كل مرة أن يقدم نفسه كبديل في المنطقة من أجل حل النزاعات معتبرا الدبلوماسية الجزائرية دبلوماسية مؤامرات.[2]

ب- معوقات الدور الجزائري في إدارة النزاع الداخلي المالي

للجزائر خبرة في إدارة النزاع في شمال مالي، فضلا على إمكانية تقديم إغراءات تنموية للنهوض بإقليم الشمال مع حث المجتمع الدولي على ذلك، إلا أن هناك مجموعة من التحديات والعوائق التي تعترض طريق الدبلوماسية الجزائرية سواء ما تعلق بالداخل أو تعلق بفواعل إقليمية أو دولية.

[1] بن عائشة محمد الأمين، الدبلوماسية الجزائرية و المعضلة الأمنية في مالي، تاريخ الطلاع: 2018/12/14، متوفر على الرابط : https://democraticac.de/?p=8205

[2] الطيب سعد الله، الجزائر حلت مشكل مالي وساهمت في ملف ليبيا وتصالحت مع موريتانيا، على الرابط :http://www.elkhebar.net/?p=11101 تاريخ الاطلاع 2018/03/04 الساعة 21:38

www.manaraa.com

- تعقد الأزمة المالية

إن الأزمة في مالي معقدة ومتعددة الأبعاد، ترتبط بأزمة بناء الدولة التي تشهد هشاشة في المؤسسات الأمنية والسياسية، فضلا على انها مشكلة هوية وانفصال وحكم ذاتي... وتصطدم بالنزاعات الحدودية بين الدول، بالإضافة إلى حساسية المشكلة التارقية بالنسبة للجزائر، التي تعتبر منطقة انتشارها من البؤر ذات الجغرافيا السياسية بالغة الحساسية أمنيا، وتعد من الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى.

علاوة على الضعف الاقتصادي لمالي الذي يحد من دورها في محاربة التنظيمات الإرهابية وهو ما يصعب من الدور الجزائري، وهنا يجب تكاثف الجهود السياسية والعسكرية والاقتصادية دوليا لحل أزمة مالي .

- عراقيل تتعلق بدور القوى الكبرى

إن منطقة الساحل وما تتضمنه من زخم في الموارد الأولية خلق تنافس دولي تقوده كل من فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية خاصة وهو صراع يرتبط بمصالحهما مما أدى إلى الحد أو التهميش من الدور الجزائري في الكثير من الأحيان.

وفرنسا بتدخلها في مالي تحاول إبعاد الجزائر عن دور الفاعل الإيجابي وفي نفس الوقت تحاول توظيف الجزائر بما يخدم مصالحها بالضغط على بعض الأطراف في مالي وبعض الدول الإفريقية لتوجيه الدور الجزائري.

كما أن الدور الأمريكي يجمع بين الجانب العسكري والإصلاح السياسي والاقتصادي لتحقيق الاستقرار والأمن في هذه المناطق نظرا لما تتوفر عليه المنطقة من موارد طبيعية خاصة النفط، وهذا يؤدي إلى تعطيل الدور الجزائري.[1]

كما أدى تنامي الدور الجزائري في مالي إلى خلق تنافس إقليمي خاصة من المغرب ونيجيريا ودول غرب إفريقيا وقد ظهر ذلك جليا من خلال توظيف منظمة الإكواس ذات القدرات العسكرية للتدخل والانتشار العسكري، وقام المغرب بالدخول على خط الأزمة بتكوين حوالي 500 من الأئمة الماليين لاستغلال الترابط الديني، واستقبل عدد من ممثلي الحركات الأزوادية في خطوة لسحب البساط من تحت أقدام الدبلوماسية الجزائرية ويهمش الدور الجزائري الذي اقتصر على الدبلوماسية الأمنية السلمية.[2]

[1] محمد شراق، مكاسب على الورق، متاح على الرابط : https://www.elkhabar.com/press/article/13089 / بتاريخ 2018/03/16

[2] شبكة المحيط الإعلامية، سباق المبادرات بين المغرب والجزائر لحل أزمة مالي، متاح على الرابط: http// moheet.com/2014/04/2134259

www.manaraa.com

خاتمة

تتميز المجتمعات الأفريقية بالطابع التعددي، سواء كان تعددا عرقيا أو لغويا أو دينيا، وعلى الرغم من أن التعددية الإثنية أمر أصيل وطبيعي في واقع المجتمعات الأفريقية، إلا أن السياسات الاستعمارية أسهمت في زيادة حدتها إلى الدرجة التي أصبحت أحد أهم أسباب الحروب والنزاعات الداخلية في القارة، فضلا عن سوء تعاطي الأنظمة السياسية الإفريقية مع هذا الواقع التعددي ساهم في تعميق الولاءات الاثنية على حساب الولاء الوطني، وأشعل فتيل النزاعات الداخلية التي تهدد الوحدة الوطنية للدول الإفريقية.

وساهمت الدبلوماسية الجزائرية في إدارة بعض النزاعات الداخلية في إفريقيا لاسيما النزاع الداخلي في مالي، حيث قامت الجزائر بجهود مضنية من أجل إنجاح المفاوضات بين أطراف النزاع، في إطار التمسك بمبادئ العمل الدبلوماسي، والتشديد على الحل السلمي والحوار السياسي ورفض التدخل العسكري الأجنبي، وتوجت بالتوقيع في ماي 2014 على اتفاق من أجل السلم والمصالحة بمالي، وهذا ما اكسب الجزائر قوة في المنطقة في مجال حل النزاعات المسلحة بالطرق السلمية،

إلا أن الدور الجزائري يصطدم بوجود مبادرات أخرى تطرحها كل من المغرب، فرنسا، الولايات المتحدة الأمريكية، تنسج علاقات مع الفاعلين في المنطقة تكون اغلبها ذات مشاريع معاكسة ولا تخدم المصالح الجزائرية.

المراجع

- برقوق أمحند، الساحل الإفريقي : بين التهديدات الداخلية والحسابات الخارجية، العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية ، العدد 7 .
- بوقاره حسين ، مشكلة الأقلية الترقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجيات، العدد7، 2008.
- تيغزة الزهرة ، الوساطة الجزائرية في حل النزاعات في إفريقيا، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، عدد 7، جوان 2017.
- خويليدي سعيد ، سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة ورقلة، 2014.
- شليغم عبير ، التدخل الفرنسي في مالي وانعكاساته على منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3، 2014.
- عبد القادر عبد العالي ، السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول الجوار: بين مقتضيات الدور الإقليمي والتحديات الأمنية، المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، عدد 7 ،2014 .
- عشوي علي ، سياسة الجزائر في منطقة الساحل الإفريقي، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر، 1997.

www.manaraa.com

- مجاهدي إبراهيم ، دور الدبلوماسية الجزائرية في تسوية النزاعات المسلحة: النزاعات الإفريقية نموذجا، مجلة صوت القانون، عدد 8، 2017.
- ملاح السعيد ، تأثير مشكل الطوارق على استقرار منطقة الساحل الإفريقي، العالم الاستراتيجي، الجزائر، مركز الشعب للدراسات الإستراتجية، العدد 7، 2008.
- Crises group. Rapport Afrique de crises groupe N189.18/07/2012 p12

- **المواقع الالكترونية**
- شبكة المحيط الإعلامية،سباق المبادرات بين المغرب والجزائر لحل أزمة مالي، متاح على الرابط: http// moheet.com/2014/04/2134259
- بومدين عربي ، أزمة شمال مالي والمقاربة الجزائرية :علي الرابطhttp://www.alhewar.org2018/03/01
- سعد الله الطيب ، الجزائر حلت مشكل مالي وساهمت في ملف ليبيا وتصالحت مع موريتانيا، على الرابط : www.aljazair.oline.net تاريخ الاطلاع 2018/03/04 الساعة 21:38
- شراق محمد ، مكاسب على الورق، متاح على الرابط :http://wwwalkhabar.com بتاريخ 2018/03/16
- علي ع، موقف الجزائر من أزمة مالي ثابت ولن يتغير: جريدة وقت الجزائر، العدد 1291، 2018، متوفر على الرابط : http://www.wakt djazairبتاريخ2018/03/1

www.manaraa.com